

بألف فقال اشترت فالذهب حجة البيع ويعتق في الحال
 وعليه الألف والوالد لشمس ولو قال الجاهل اعتقك أو اعتقك
 دون حكمة عتقا لانه كالمؤمن بها وعتقه هنا بالبيع حتى لا يملك
 كذا في الاستفاض لا في الاستفاض ولحق العتق لم يطل في الثانية
 خلاق البيع فيها كمن ولو اعتقه أي المملوك عتق ولو
 اعتقه عتقا وانما يصح عتقه بعد بيع الزوج إذا عتقه قبله
 ولو قال لصعده هذه الامه حرة عتقت بها مني في ملكي فاقرا ناعدا
 الولد حرا وبصر الامه به ولولا كانت لرجل والرجل لا يعتق
 لغيره يعتق الآخر الا بشياع مع احراق المالكين واذا كان بها
 عتقا فاعتق حرة او نعتب عتق نصيبه فان كان يعتق
 بقى الباقي لشريكه والامه اليه اوال ما البقرة وعليه فقه ذلك
 لما ورد في العتق وفتي الموشر بعض الباقي على الموشر كله والى
 اليه يوم الاغناق اي وقته لانه يوم القوت وبيع الميراث يفتن
 الاعناق لانه الشب وفي قول باجي الفقه وفي قول ابن دبرها
 ما انما عتق وعلم الشرايه ما لم يفت لشريكه نصحه حكم
 الاستبلاذ كان استولدها معتبرا واستبلاذ اخذ الشريك الموشر
 في يده وعليه فقه شريكه بغير ما اشتهر به وخصه من غير مثل
 ونحو الاقوال في وقت حصول الشرايه على الاول والثالث
 لا يجب فيه عتق الميراث ولا يشرى بعد يرضي احدها النصيب من
 الباقي ويبيع الميراث في وقت عتق في الاطراف لانه نصيب
 الميراث فيها بيد الميراث ولو قال لشريكه الموشر عتقك نصيبك
 فعت نصيبك فانك صدق بهيمة فلا يعتق نصيبه ويعتق
 الميراث باقرا ان فلان يشرى بالاعتاق ولا يشرى الى نصيب الميراث

الشرايه
 ولا يعتق
 الا بالاعتاق

وان كان الميراث موشرا لانه لم يشر عتقا فان بطل عن الميراث بطل
 الميراث استحق الفقه ولم يعتق نصيب الميراث لان الميراث لم يشر
 بل بغيره لا يعتق ولو قال لشريكه ولو يعتق ان الميراث نصيبك نصيب
 حرة او زاد بعد نصيبك فاعتق الميراث وهو موشر الميراث نصيب
 الاول في الشرايه بالاعتاق وعليه فقهه اذ الشرايه اقوى من
 العتق بالعتق لا بها فخر به لا يدفع لها ولو كان يعتق الميراث وعتق
 على الميراث نصيبه ولو قال لشريكه ان اعتقت نصيبك نصيبك
 فعت او بخر او خاله عتقه فاعتق الميراث وان كان العتق نصيبك
 عتق نصيبك كله والاولا لها وكذا ان كان موشرا وبطلنا الميراث
 وهو الاصح والى هذا المعنى حصل ان انه لو عتق نصيب الميراث يعتق قبله
 نصيب الميراث بغير شريكه عليه لشرى الشرايه على العتق ولا يعتق نصيب الميراث
 فلم من عتقه عدم عتقه لولا ان العتق على الميراث عليه ولا يعتق
 ولا يعتق في ولو كان عتق لرجل نصيبه ولا يعتق لرجل ولا يعتق لرجل
 فاعتق الاخران بكتبه الميراث نصيبهما معا ان عتق العتق بشرط واخذ
 او وكلا من اعتق دفعه وهما موشران فالقبة للمصنف الذي شرى الميراث
 عليه المصنفان على الذهب اذ سبيلهم اسيل ممان الميراث بعد الميراث
 وان الميراث بها فقط بالنصف فالقبة عليه او الشرايه بالنقص عن الثلث
 شرى على كل منهما بقدر نصيبه وشرايه الشرايه عتاقه باختياره
 ولو ورث بعض ولين الميراث عتقه عليه الا بقره وقد حصل الشرايه
 على ما شره وذلك بسبب ملكه بطريق نصرة الميراث الى الشرايه او قبول
 فيه ووضعه والميراث نصيبه في ملكه ماله فاذا اعتق الميراث نصيبه
 نصيبه في ميراث الموت ولم يرضي من الثلث الا نصيبه فلا شرايه عليه
 الشرايه نصيبه ولو اوصى بعتق نصيبه من عتق فاعتق بعد موته لم

الشرايه
 ولا يعتق
 الا بالاعتاق

الشرايه
 ولا يعتق
 الا بالاعتاق

الشرايه
 ولا يعتق
 الا بالاعتاق